



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

## لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة الثامنة والثمانون

روما، 23 – 25 سبتمبر/أيلول 2009

واحد وخمسون عاماً من نشاط لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

1 - عقدت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية دورتها الأولى في 27 أكتوبر/تشرين الأول 1958. ولهذا فقد عملت قرابة 51 عاماً يوماً بيوم. وتقدم هذه المذكرة المختصرة بعض المعلومات العامة عن إنشاء هذه اللجنة، وطريقة عملها، خاصة مع مراعاة عدد من التطورات الأخيرة ومع تسليط بعض الأضواء على الأنشطة الموضوعية التي قامت بها منذ دورتها الأولى.

### إنشاء لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

2 - أنشئت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في عام 1957 عندما وافق المؤتمر على سلسلة من التعديلات للنصوص الأساسية للمنظمة، وخاصة الدستور واللائحة العامة للمنظمة. وترجع السمات الرئيسية للبنية المؤسسية للمنظمة إلى تلك الفترة.

3 - والواقع، أن المؤتمر أنشأ في دورته عام 1955 لجنة مخصصة لدراسة "هيكل ووظائف وإجراءات المجلس وبعض اللجان بغية تقديم توصيات لتحسين كفاءتها، والتخلص من الوثائق غير اللازمة، وتلافي الاستعراضات المتعاقبة

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

لنفس الموضوع<sup>1</sup>، وقدمت اللجنة المختصة عددا من التوصيات التي أسفرت في النهاية عن اعتماد عدد من التعديلات للدستور واللائحة العامة للمنظمة.

4 - وفي عام 1957، عدّل المؤتمر المادة 5 من الدستور التي نصت على إنشاء لجنة السلع الأساسية، ولجنة البرنامج (لجنة التنسيق سابقا)، ولجنة المالية (لجنة الرقابة المالية سابقا)، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية عند عقدها. وهذه اللجان يعينها المجلس وتكون مسؤولة أمامه.

### طريقة عمل لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

5 - ترد إجراءات عمل لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في المادة 34 من اللائحة العامة للمنظمة. وتتألف هذه اللجنة من عدد لا يزيد على سبع من الدول الأعضاء التي ينتخبها المجلس لمدة سنتين في دورته التي تلي الدورة العادية لمؤتمر المنظمة مباشرة. والواقع أن المجلس كان يعين دائما سبعة أعضاء منذ عام 1957. وترد إجراءات الترشيح والتصويت في الفقرة 2 من المادة 34 من اللائحة.

6 - وتعدّد اللجنة دوراتها للنظر فيما يحيله إليها المجلس أو المدير العام من بنود معينة قد تنشأ عن عدد من القضايا. ومن الواضح أن الفقرة 3 من المادة 34 تحدد تفويضا واسعا للغاية حيث أنها تتضمن قائمة طويلة من المواضيع التي يمكن أن تتناولها اللجنة. وبعد ذلك تنص الفقرة 4 من المادة 34 أيضاً، بعد سرد كثير من المواضيع، على أنه يجوز للجنة أن تنظر في الجوانب القانونية والدستورية لأية مسائل أخرى قد تحال إليها من المجلس أو المدير العام.

7 - وانتخبت اللجنة، في دورتها الأولى بعد أن انتخبها المجلس، رئيسا ونائبا للرئيس. والممارسة المتبعة بشكل عام هي أن يبقى الرئيس ونائب الرئيس في منصبيهما طوال فترة السنتين، إما بالتوافق مع لجنتي البرنامج والمالية، أو لأن هذا الحل ببساطة هو الحل الأكثر فعالية أو الأنسب. ويتضمن المرفقان الأول والثاني قائمة بجميع الرؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء اللجنة منذ بدايتها في نوفمبر/تشرين الثاني 1957.

8 - وتنص الفقرة 7 من المادة 34 من اللائحة العامة على أن تكون جلسات اللجنة خاصة ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك. ويمكن إبداء ملاحظتين في هذا الصدد:

(أ) الملاحظة الأولى هي أنه كانت هناك ممارسة تقضى بتوزيع الوثائق التي تستخدمها على الأعضاء فقط. وكانت اللجنة تتناول في الماضي قضايا ذات طبيعة مقيدة ولكنها في عام 2006 وافقت على اقتراح يقضى بنشر جميع وثائق اللجنة في المستقبل اعتبارا من ذلك التاريخ على الموقع الشبكي للمنظمة باستثناء تلك الوثائق التي يعتبرها مكتب

<sup>1</sup> التقرير 1955، الفقرات 377 - 387.

الشؤون القانونية ذات طبيعة سرية. وفي مثل هذه الحالات، يقوم مكتب الشؤون القانونية بإبلاغ اللجنة في الدورة ذات الصلة بأسباب هذه السرية.

(ب) والملاحظة الثانية هي أن التقييم الخارجي المستقل قدم بعض التوصيات بشأن إمكانية حضور مراقبين صامتين اجتماعات لجنتي البرنامج والمالية. وقد أقرت خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة هذه التوصيات ووافق عليها المؤتمر. وكانت كافة اجتماعات اللجنة التي عقدت في عام 2009 مفتوحة أمام المراقبين الصامتين.

9 - وتنص الفقرة 8 من المادة 34 على أنه يجوز للجنة أن تقر لائحتها الداخلية وتعديلها، بشرط أن تتماشى مع الدستور ومع اللائحة العامة. غير أن اللجنة لم تعتمد أي لائحة داخلية. ورأت اللجنة أن الإطار الذي وضعته اللائحة العامة للمنظمة يكفي لأن تمارس اللجنة عملها، ويبدو، على مدى الخمسين عاماً السابقة، أنه لم تظهر أي قضية إجرائية عجزت اللائحة عن معالجتها.

10 - وكانت الممارسة التي سارت عليها المنظمة هي أن تعقد اللجنة دورة في الربيع ودورة في الخريف. ولكن حدث في فترات معينة أن عقدت اللجنة مزيداً من الدورات.<sup>2</sup> وكانت الممارسة تقضى أيضاً بأنه عندما لا تكون هناك مسائل عاجلة بشكل خاص فإنه يجوز ألا تعقد إحدى الدورات. وكانت اجتماعات اللجنة في الستينات والسبعينات والثمانينات تستغرق عادة أربعة أيام. ولكن بسبب طبيعة القضايا، والتحسينات التي أدخلت على أساليب العمل، والجهود الواسعة التي تستهدف تبسيط الإجراءات وتحقيق الوفورات ومكاسب الكفاءة، فإن اللجنة تجتمع الآن لفترات أقصر.

### أضواء على بعض الأنشطة الموضوعية للجنة

11 - تتطلب أنشطة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية دراسة خاصة مفصلة وهذا للأسف لم يحدث قط. ونظراً للطائفة الواسعة من المسائل التي طلب من اللجنة بحثها، تمشياً مع الفقرتين 3 و4 من المادة 34 من اللائحة العامة، فإن مثل هذه الدراسة لن تكون بالمهمة السهلة. غير أنه كانت هناك على مرّ السنين دراسات عن مواضيع خاصة ببحثها للجنة.<sup>3</sup>

12 - وعموماً، وكمسألة مبدأ، ووفقاً لما تنص عليه الفقرة 3 من المادة 34 من اللائحة العامة، كانت تحال إلى اللجنة التعديلات الخاصة بالدستور واللائحة العامة للمنظمة واللائحة المالية.

<sup>2</sup> في عامي 1991 و2009 على سبيل المثال.

<sup>3</sup> كانت هناك دراسات خاصة عن مسائل من قبيل هيئة الدستور الغذائي، وعضوية الجماعة الأوروبية في المنظمة، وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، واتفاق تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفاظ والإدارة، واتفاق إنشاء الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، بما في ذلك إشارات مستفيضة إلى الاستعراض الذي تجريه اللجنة في بعض الأوقات.

13 - واستعرضت اللجنة بشكل عام اتفاقات العلاقات المبرمة بين المنظمة ومنظمات أخرى بمقتضى الفقرة 1 من المادة 13 من الدستور وكذلك التعديلات على هذه الاتفاقات. ولدى المنظمة الآن نحو ثمانية عشر اتفاقاً أبرمت على هذا الأساس.

14 - وبنفس الطريقة، أجرت اللجنة استعراضات مستفيضة لاتفاقيات أو اتفاقات عقدت بمقتضى المادة 14 من الدستور، بما في ذلك تعديلات على تلك الاتفاقيات أو الاتفاقات. وفضلاً عن هذا، بحثت اللجنة عدداً من المسائل الناشئة عن تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات المعقودة بمقتضى المادة 14 من الدستور مثل الوضع العام لهذه الهيئات أو مسائل محددة تتعلق بهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، أو الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، أو تعديلات الجزء (ص) من النصوص الأساسية عن "المبادئ والإجراءات التي ينبغي أن تحكم المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بمقتضى المادتين 14 و15 من الدستور والهيئات واللجان المنشأة بمقتضى المادة 6 من الدستور". وفيما يتعلق بالاتفاقات المعقودة بمقتضى المادة 14 من الدستور، بحثت اللجنة أيضاً القضايا العامة المتعلقة باتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، مثل ممارسة المنظمة المتعلقة بقبول التحفظات.

15 - وبصرف النظر عن القضايا أو المسائل الروتينية الأبسط التي قد تحال مباشرة إلى المجلس أو المؤتمر لاتخاذ قرار بشأنها، بحثت اللجنة القضايا المؤسسية المتعلقة بالهيئات واللجان المنشأة بمقتضى المادة السادسة من الدستور. وتعد هيئة الدستور الغذائي، وهي هيئة مشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، واحدة من تلك الهيئات المنشأة بمقتضى المادة 6 من الدستور في عام 1961. وقد أحيلت إلى اللجنة في مناسبات سابقة طائفة من المسائل المتعلقة بهذه الهيئة مثل التعديلات على نظامها الأساسي، وعضوية المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي داخل هيئة الدستور الغذائي، وترتيبات الجلوس بالنسبة للجماعة الأوروبية داخل هذه الهيئة، ووظائف اللجنة التنفيذية، والمسائل المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية في عمل الهيئة. وبمرور السنين، بحثت اللجنة مسائل تتعلق بالهيئات الخاصة بمقتضى المادة 6 من الدستور، مثل اللجنة الأوروبية للزراعة، واللجنة الاستشارية للرب والورق، ولجنة منتجات الألواح الخشبية، وهيئة غابات أمريكا الشمالية، وعدة هيئات لمصايد الأسماك مثل لجنة مصايد الأسماك لشرق وسط الأطلسي.

16 - وطلب من اللجنة على مرّ السنين بحث مسائل ذات أبعاد سياسية واضحة يجب النظر إليها على ضوء الظروف السائدة في وقتها وتعتبر الآن مهمة من الناحية التاريخية فقط. وهكذا بحثت اللجنة مسائل تتعلق بتقديم المساعدة للشعوب في المناطق المحررة من الأقاليم المستعمرة، ومسألة مشاركة حركات التحرير في اجتماعات المنظمة، ومثلاً وضع عضوية فييت نام فيما يتعلق بالمنظمة. وفي سياق مختلف، بحثت اللجنة أيضاً مسائل تتعلق بخلافة الدول في أوروبا الشرقية. وفي عام 1995، بحثت اللجنة بصورة مستفيضة مسألة مشاركة الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية لتمثيل أقاليمها فيما وراء البحار خارج النطاق الجغرافي لاتفاقية روما في اجتماعات المنظمة، والاتفاقات الحكومية الدولية تحت رعاية المنظمة.

17 - وبحثت اللجنة أيضاً في مناسبات كثيرة قضايا تتعلق بتوزيع الدول الأعضاء حسب الأقاليم. والواقع أنه حتى عام 1997 زادت عضوية بعض الأجهزة الرئاسية للمنظمة، مع إشارة خاصة إلى المجلس، بصورة متكررة، وطلب من اللجنة أن تبحث المسائل المتعلقة بتوزيع الدول الأعضاء حسب الأقاليم. وكان هذا بصورة أو بأخرى بندا ثابتا تقريبا على جدول أعمال الأجهزة الرئاسية للمنظمة لفترة طويلة من الزمن. وفي الفترة الأخيرة، بين عامي 1985 و1989، تم استعراض المسألة أيضاً من منظور الانتخابات في لجنتي البرنامج والمالية ومرة أخرى في عام 2005.

18 - وقد عدل المجلس لائحة الموظفين التي تنظم إدارة موظفي المنظمة. وفي هذا الصدد، استعرضت اللجنة طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالموظفين مثل إنشاء فئة للموظفين، أو إدخال نظام الكشف عن الوضع المالي للموظفين المعينين أو حتى مسألة الوضع الشخصي لأغراض استحقاقات الموظفين (الشراكات المسجلة والزيجات المثلية). وفي عام 1973 قدم اقتراح بأنه ينبغي للمنظمة قبول النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية واختصاصها القانوني وأنه ينبغي أن تحال إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية بعض الوظائف التي كانت تمارسها المنظمة وأجهزتها الرئاسية حتى ذلك الوقت. وقد أدى هذا إلى عملية استعراض وتعديل لعدد من أحكام اللائحة العامة للمنظمة وانتهى بنقل السلطة في بعض الأمور إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأحيلت إلى اللجنة أيضاً المسائل المتعلقة بقبول الاختصاص القانوني لوحدة التفتيش المشتركة.

19 - وقد بحثت اللجنة في مرات كثيرة مواضيع تتصل بالعلاقة بين العناصر المؤسسية الرئيسية الفاعلة في حياة المنظمة. وكان هذا هو الحال مثلاً فيما يتعلق بوظائف الرئيس المستقل للمجلس والتي استعرضتها اللجنة في الفترة ما بين عامي 1969 و1971. وبحثت اللجنة أيضاً في بعض المناسبات مدة ولاية المدير العام وكذلك إجراءات الانتخاب المتعلقة بذلك. وبحثت اللجنة في عام 1965 إجراءات تعيين نواب رئيس المجلس ووظائفهم. وبهذه المناسبة، اتخذ إجراء أدرج بعد ذلك في اللائحة العامة يتناول القضايا العاجلة التي تنشأ بين دورات المجلس. ومن بين المسائل الأخرى وضع المراقبين في اجتماعات المنظمة، والممارسة التي تتبعها المنظمة فيما يتعلق بقبول أوراق الاعتماد المتعلقة بإجراءات التصويت، والمعايير الخاصة بقرارات المؤتمر، ولغات المنظمة، وعملية إعداد واعتماد برنامج العمل والميزانية أو إمكانية تقييد حضور عامة الجمهور اجتماعات المنظمة. ويتعين النظر إلى هذه القضية الأخيرة على ضوء تقليد راسخ للمنظمات في منظومة الأمم المتحدة حيث تتاح اجتماعات هيئاتها الرئيسية لعامة الجمهور. وكما ذكر أعلاه، بحثت اللجنة أيضاً في أغلب الأحيان قضايا تتعلق بتعديل اللائحة المالية والجوانب القانونية التي تدخل في بعض المسائل المالية، في الأوقات ذات الطبيعة الحساسة، مثل سلطة المدير العام للاقتراض أو شروط استخدام حساب الاحتياطي الخاص.

20 - وكما يتضح مما سبق، تناولت اللجنة على مرّ السنين طائفة عريضة للغاية من القضايا القانونية. وهناك موضوعان اجتذبا جانبا كبيرا من الاهتمام في تاريخ اللجنة. وقد تطلب هذان الموضوعان إعداد واستعراض التحليل القانوني الذي ينطوي على سمات أصلية أو غير مسبوقه، وهناك ما يبرر تناولهما في هذا الاستعراض.

21 - ويتعلق الموضوع الأول بالاعتراف بحصانة المنظمة من جانب المحاكم الإيطالية وقد كان له بعد حرج نظرا لأن مقر المنظمة يوجد في إيطاليا. وحتى عامي 1982 و1983 لم تكن المحاكم الإيطالية تعترف بحصانة المنظمة فيما يتعلق بعدد من الأعمال التي قامت بها وأصدرت المحاكم الوطنية أحكاما ضد المنظمة. وقد أدى هذا إلى عملية استعراض معقدة للمسألة دار حولها نقاش كبير من جانب المؤتمر والمجلس ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وقد سويت هذه المسألة في نهاية الأمر عن طريق تبادل الرسائل مع الحكومة الإيطالية. وفي هذا السياق رأى المؤتمر أنه ينبغي للمنظمة أن تطلب فتوى من محكمة العدل الدولية. وهكذا، ظلت هذه المسألة المعقدة بصورة أساسية معروضة أمام اللجنة بشكل دائم وقد سويت في نهاية المطاف بطريقة حازت رضى جميع الأطراف.

22 - وكان الموضوع الثاني يتعلق بوضع المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي داخل المنظمة، أو بعبارة أخرى، شروط عضوية الجماعة الأوروبية في المنظمة. وقد استغرقت عملية التفاوض بشأن هذا الوضع ثلاث سنوات من عام 1988 إلى 1991. وقد اجتذبت هذه العملية قدرا كبيرا من الاهتمام في ذلك الوقت، نظرا لأن أحد الأهداف المعلنة المراد تحقيقها كان يتعلق بتعريف شكل العضوية الذي سيتخذ كنموذج، أو سابقة في منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. غير أنه بينما يوجد النموذج الذي اعتمده المنظمة في عدد من المنظمات ذات الاختصاص المحدود، ظلت المنظمة في واقع الأمر المنظمة الوحيدة ذات الاختصاص الواسع بعد أن أصبحت الجماعة الأوروبية عضوا فيها.<sup>4</sup>

#### ملاحظات ختامية

23 - ظلت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية طوال عام 2009 تقوم بدور نشط في استعراض مجموعة شاملة من التعديلات للنصوص الأساسية للمنظمة من أجل تنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. وتتوقع إجراءات خطة العمل الفورية عددا من التغييرات في طريقة عمل اللجنة في المستقبل بما في ذلك تعيين رئيس لا يمثل بلدا أو إقليما ولن يكون له حق التصويت، ومواءمة أسلوب عمل اللجنة بشكل عام مع لجنتي البرنامج والمالية للمنظمة. ويتمنى المرء أن يصبح أسلوب العمل الجديد باللجنة على نفس درجة الكفاءة التي عمل بها الأسلوب السابق طيلة السنوات الإحدى والخمسين السابقة.

<sup>4</sup> نتيجة للاهتمام الذي حظيت به هذه العملية والرؤية التي اكتسبتها اللجنة، كانت هناك ترشيحات كثيرة للدول الأعضاء في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 1991 وكانت هناك حاجة إلى إجراء اقتراع سري.

## المرفق الأول

رؤساء ونواب رؤساء لجنة الشؤون الدستورية والقانونية: 1958 – 2009

الرئيس: السيد S.G. Macdonald (كندا) نائب الرئيس: السيد K. C. Christofas (المملكة المتحدة)	الدورة الأولى – 1958
الرئيس: السيد S.G. Macdonald (كندا) نائب الرئيس: السيد M. Nazir Ahmed (باكستان)	الدورة الثانية – 1959
الرئيس: السيد W. W. Sohl (الولايات المتحدة الأمريكية) نائب الرئيس: السيد M. Nazir Ahmed (باكستان)	الدورة الثالثة – 1959
الرئيس: السيد R. Regala (الفلبين) نائب الرئيس: السيد M. Nazir Ahmed (باكستان)	الدورة الرابعة – 1961 الدورة الخامسة – 1961
الرئيس: السيد M. Nazir Ahmed (باكستان) نائب الرئيس: السيد M. Abdelhaziz Shihi (المغرب)	الدورة السادسة 1962 الدورة السابعة – 1962
الرئيس: السيد Abdelhaziz Shihi (المغرب) نائب الرئيس: السيد German Arciniegas (كولومبيا)	الدورة الثامنة – 1962 الدورة التاسعة – 1963
الرئيس: السيد Abdelhaziz Shihi (المغرب) نائب الرئيس: السيد C. Booth (المملكة المتحدة)	الدورة العاشرة – 1963
الرئيس: السيد Abdelhaziz Shihi (المغرب) نائب الرئيس: السيد C. F. Permison (المملكة المتحدة)	الدورة الحادية عشرة – 1964 الدورة الثانية عشرة – 1965 الدورة الثالثة عشرة – 1965 الدورة الرابعة عشرة – 1965 الدورة الخامسة عشرة – 1965
الرئيس: السيد R. Rossow (الولايات المتحدة الأمريكية) نائب الرئيس: السيد Nor El Ghorfi (المغرب)	الدورة السادسة عشرة – 1966 الدورة السابعة عشرة – 1967 الدورة الثامنة عشرة – 1967 الدورة التاسعة عشرة – 1968 الدورة العشرون – 1969 الدورة الحادية والعشرون 1969

الرئيس: السيد Nor El Ghorfi (المغرب) نائب الرئيس: السيد J. A. Stafford (أستراليا)	الدورة الثانية والعشرون - 1970 الدورة الثالثة والعشرون - 1971 الدورة الرابعة والعشرون - 1971 الدورة الخامسة والعشرون - 1971
الرئيس: السيد O. R. Borin (إيطاليا) نائب الرئيس: السيد I. K. Khalil (باكستان)	الدورة السادسة والعشرون - 1972
الرئيس: السيد O. R. Borin (إيطاليا) نائب الرئيس: السيد J. Ayala-Lasso (إكوادور)	الدورة السابعة والعشرون - 1973 الدورة الثامنة والعشرون - 1973
الرئيس: السيد O. R. Borin (إيطاليا) نائب الرئيس: السيد J. Alejandrino (الفلبين)	الدورة التاسعة والعشرون - 1974
الرئيس: السيد O. R. Borin (إيطاليا) نائب الرئيس: السيد Y. Stambouli (الجزائر)	الدورة الثلاثون - 1975 الدورة الحادية والثلاثون - 1975 الدورة الثانية والثلاثون - 1976 الدورة الثالثة والثلاثون - 1976
الرئيس: السيد O. R. Borin (إيطاليا) نائب الرئيس: السيد C. J. Valdes (الفلبين)	الدورة الرابعة والثلاثون - 1977 الدورة الخامسة والثلاثون - 1977
الرئيس: السيد O. R. Borin (إيطاليا) نائب الرئيس: السيد T. Glaser (سويسرا)	الدورة السادسة والثلاثون - 1978 الدورة السابعة والثلاثون - 1979 الدورة الثامنة والثلاثون - 1979
الرئيس: السيد T. Glaser (سويسرا) نائب الرئيس: السيد H. P. Senghor (السنغال)	الدورة التاسعة والثلاثون - 1980 الدورة الأربعون - 1981 الدورة الحادية والأربعون - 1981
الرئيس: السيد T. Glaser (سويسرا) نائب الرئيس: السيد H. Carandang (الفلبين)	الدورة الثانية والأربعون - 1982 الدورة الثالثة والأربعون - 1983
الرئيس: السيد I. P. Alvarenga (السلفادور)	الدورة الرابعة والأربعون - 1984

نائب الرئيس : السيد H. Benattallah (الجزائري)	الدورة الخامسة والأربعون - 1984 الدورة السادسة والأربعون - 1985 الدورة السابعة والأربعون - 1985
الرئيس : السيد I. P. Alvarenga (السلفاдор) نائب الرئيس : السيد M. Panebianco (إيطاليا)	الدورة الثامنة والأربعون - 1986 الدورة التاسعة والأربعون - 1987 الدورة الخمسون - 1987
الرئيس : السيد Fotis G. Poulides (قبرص) نائب الرئيس : السيد M. Panebianco (إيطاليا)	الدورة الحادية والخمسون - 1988 الدورة الثانية والخمسون - 1989 الدورة الثالثة والخمسون - 1989
الرئيس : السيد Fotis G. Poulides (قبرص) نائب الرئيس : أرجى الانتخاب	الدورة الرابعة والخمسون - 1990
الرئيس : السيد Fotis G. Poulides (قبرص) نائب الرئيس : السيد G. L. Valenza (إيطاليا)	الدورة الخامسة والخمسون - 1990 الدورة السادسة والخمسون - 1991 الدورة السابعة والخمسون - 1991
الرئيس : السيد Samuel Fernández Illanes (شيلي) نائب الرئيس : السيد Gian Luigi Valenza (إيطاليا)	الدورة الثامنة والخمسون - 1992 الدورة التاسعة والخمسون - 1992 الدورة الستون - 1993 الدورة الحادية والستون - 1993
الرئيس : السيد Fotis G. Poulides (قبرص) نائب الرئيس : السيد Ben Rhoma Mehrez (تونس)	الدورة الثانية والستون - 1994
الرئيس : السيد Fotis G. Poulides (قبرص) نائب الرئيس : السيد Salah Hamdi (تونس)	الدورة الثالثة والستون - 1994 الدورة الرابعة والستون - 1995
الرئيس : السيد Salah Hamdi (تونس) نائب الرئيس : السيد الدكتور Milan Beránek (جمهورية التشيك)	الدورة الخامسة والستون - 1996
الرئيس : السيد Salah Hamdi . (تونس)	الدورة السادسة والستون - 1997

الدورة السابعة والستون – 1997	نائب الرئيس : السيد الدكتور Milan Beránek . (جمهورية التشيك)
الدورة الثامنة والستون – 1998	الرئيس : السيد الدكتور Milan Beránek (جمهورية التشيك) نائب الرئيس : السيد Moussa Bocar Ly (السنغال)
الدورة التاسعة والستون – 1999 الدورة السبعون – 1999	الرئيس : السيد الدكتور Milan Beránek (جمهورية التشيك) نائب الرئيس : السيد Moussa Bocar Ly (السنغال)
الدورة الحادية والسبعون – 2000 الدورة الثانية والسبعون – 2001	الرئيس : السيد Moussa Bocar Ly (السنغال) نائب الرئيس : السيد Julio César Lupinacci (أوروغواي)
الدورة الثالثة والسبعون – 2002 الدورة الرابعة والسبعون – 2003	الرئيس : سعادة السيد Francis Montanaro Mifsud (مالطة) نائب الرئيس : السيد Adam Maiga Zakariaou (النيجر)
الدورة الخامسة والسبعون – 2003 الدورة السادسة والسبعون – 2004	الرئيس : السيد Adam Maiga Zakariaou (النيجر) نائب الرئيس : السيدة Claire Gaudot (فرنسا)
الدورة السابعة والسبعون – 2004 الدورة الثامنة والسبعون – 2005	الرئيس : السيد Adam Maiga Zakariaou (النيجر) نائب الرئيس : السيدة Claire Gaudot (فرنسا)
الدورة التاسعة والسبعون – 2005	الرئيس : السيد Adam Maiga Zakariaou (النيجر) نائب الرئيس : السيد Jean-Jacques Soula (فرنسا)
الدورة الثمانون – 2006 الدورة الحادية والثمانون – 2007	الرئيس : السيد John Cornet d'Elzius (بلجيكا) نائب الرئيس : السيد Noel D. De Luna (الفلبين)
الدورة الثانية والثمانون – 2007	الرئيس : السيد Emmanuel Fernandez (الفلبين)
الدورة الثالثة والثمانون – 2008	الرئيس : السيد Julio Fiol (شيلي) نائب الرئيس : السيد Theo Van Banning (هولندا)
الدورة الرابعة والثمانون – 2009 الدورة الخامسة والثمانون – 2009 الدورة السادسة والثمانون – 2009 الدورة السابعة والثمانون – 2009	الرئيس : السيد Julio Fiol (شيلي) نائب الرئيس : السيد Gerard Limburg (هولندا)

	الدورة الثامنة والثمانون – 2009
--	---------------------------------

## المرفق الثاني

### تشكيل لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

نوفمبر/تشرين الثاني 1957 – نوفمبر/تشرين الثاني 1958

#### البلدان

كندا  
كوبا  
فرنسا  
النرويج  
باكستان  
المملكة المتحدة  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1958 – يونيو/حزيران 1959

#### البلدان

كندا  
كوبا  
فرنسا  
النرويج  
باكستان  
المملكة المتحدة  
الولايات المتحدة الأمريكية

يونيو/حزيران 1959 – نوفمبر/تشرين الثاني 1959

#### البلدان

كندا  
كوبا  
فرنسا  
النرويج  
باكستان

المملكة المتحدة  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1959 – نوفمبر/تشرين الثاني 1961

البلدان

كندا  
كوبا  
الدانمرك  
المغرب  
باكستان  
القلبيين  
المملكة المتحدة

نوفمبر/تشرين الثاني 1961 – نوفمبر/تشرين الثاني 1963

البلدان

سري لانكا  
كولومبيا  
إيران  
المغرب  
باكستان  
القلبيين  
المملكة المتحدة

ديسمبر/كانون الأول 1963 – نوفمبر/تشرين الثاني 1965

البلدان

كندا  
كولومبيا  
فرنسا  
الهند  
المغرب

المملكة المتحدة  
الولايات المتحدة الأمريكية

ديسمبر/كانون الأول 1965 – نوفمبر/تشرين الثاني 1967

البلدان

أستراليا  
فرنسا  
المغرب  
هولندا  
المملكة المتحدة  
الولايات المتحدة الأمريكية  
أوروغواي

نوفمبر/تشرين الثاني 1967 – نوفمبر/تشرين الثاني 1969

البلدان

أستراليا  
فرنسا  
المغرب  
باكستان  
المملكة المتحدة  
الولايات المتحدة الأمريكية  
أوروغواي

نوفمبر/تشرين الثاني 1969 – نوفمبر/تشرين الثاني 1971

البلدان

أستراليا  
بلجيكا  
كوستاريكا  
فرنسا  
المغرب

باكستان  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1971 – نوفمبر/تشرين الثاني 1973

البلدان

أستراليا  
إكوادور  
إيطاليا  
اليابان  
المغرب  
باكستان  
المملكة المتحدة

نوفمبر/تشرين الثاني 1973 – نوفمبر/تشرين الثاني 1975

البلدان

الجزائر  
فنلندا  
فرنسا  
إيطاليا  
القلبيين  
سويسرا  
فنزويلا

نوفمبر/تشرين الثاني 1975 – نوفمبر/تشرين الثاني 1977

البلدان

الجزائر  
كوستاريكا  
تشيكوسلوفاكيا  
فرنسا  
إيطاليا

القلبيين  
سويسرا

نوفمبر/تشرين الثاني 1977 – نوفمبر/تشرين الثاني 1979

البلدان

تشيكوسلوفاكيا  
فرنسا  
غامبيا  
إيطاليا  
بنما  
سويسرا  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1979 – نوفمبر/تشرين الثاني 1981

البلدان

فرنسا  
هنغاريا  
إيطاليا  
السنغال  
سويسرا  
سورية  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1981 – نوفمبر/تشرين الثاني 1983

البلدان

هنغاريا  
إيطاليا  
نيجيريا  
القلبيين  
سويسرا

المملكة المتحدة  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1983 – نوفمبر/تشرين الثاني 1985

البلدان

الجزائر  
السلفادور  
إيطاليا  
القلبين  
بولندا  
الولايات المتحدة الأمريكية  
الجمهورية اليمنية

نوفمبر/تشرين الثاني 1985 – نوفمبر/تشرين الثاني 1987

البلدان

السلفادور  
إيطاليا  
القلبين  
بولندا  
السنغال  
السودان  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1987 – نوفمبر/تشرين الثاني 1989

البلدان

شيلي  
قبرص  
فرنسا  
إيطاليا  
المغرب

القلبين  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1989 – نوفمبر/تشرين الثاني 1991

البلدان

قبرص  
تشيكوسلوفاكيا  
فرنسا  
إيطاليا  
باكستان  
السنغال  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1991 – نوفمبر/تشرين الثاني 1993

البلدان

شيلي  
فرنسا  
إيطاليا  
كينيا  
ليبيا  
سري لانكا  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1993 – نوفمبر/تشرين الثاني 1995

البلدان

كوبا  
قبرص  
فرنسا  
إيطاليا  
ليتوانيا

تونس  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1995 – نوفمبر/تشرين الثاني 1997

البلدان

كوستاريكا  
الجمهورية التشيكية  
فرنسا  
العراق  
إيطاليا  
تونس  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1997 – نوفمبر/تشرين الثاني 1999

البلدان

الجمهورية التشيكية  
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية  
الجمهورية الدومينيكية  
فرنسا  
مالطة  
السنغال  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 1999 – نوفمبر/تشرين الثاني 2001

البلدان

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية  
فرنسا  
العراق  
مالطة  
السنغال

الولايات المتحدة الأمريكية  
أوروغواي

نوفمبر/تشرين الثاني 2001 – نوفمبر/تشرين الثاني 2003

البلدان

كندا  
فرنسا  
العراق  
مالطة  
النيجر  
الغلبين  
أوروغواي

نوفمبر/تشرين الثاني 2003 – نوفمبر/تشرين الثاني 2005

البلدان

كندا  
الجمهورية التشيكية  
فرنسا  
غواتيمالا  
العراق  
النيجر  
الغلبين

نوفمبر/تشرين الثاني 2005 – نوفمبر/تشرين الثاني 2007

البلدان

بلجيكا  
الجمهورية التشيكية  
غابون  
هولندا  
الغلبين

سورية  
الولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر/تشرين الثاني 2007 – نوفمبر/تشرين الثاني 2009

البلدان

شيلي  
غابون  
إندونيسيا  
ليسوتو  
هولندا  
سورية  
الولايات المتحدة الأمريكية